

**السؤال الموجه إلى صاحب السعادة وزير الصناعة
والتجارة والسياحة والمقدم من سعادة العضو
عبدالرحمن محمد جمشير بشأن الإجراءات والقرارات
المتخذة من قبل الوزارة لمواجهة أي نقص في المواد
الغذائية والسلع الأساسية والمعيشية،
ورد سعادة الوزير عليه**



الرقم: ٢٨ س ف ٢٥٥
التاريخ: ١٥ أبريل ٢٠٢٠م

صاحب السعادة الأخ الكريم / غانم بن فضل البوعيين الموقر
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال الموجه إلى
صاحب السعادة السيد زايد بن راشد الزياني وزير الصناعة والتجارة
والسياحة، والمقدم من سعادة السيد عبدالرحمن محمد جمشير
عضو مجلس الشورى.

برجاء التفضل باتخاذ اللازم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى



الرقم: ٢٨ س ف ٢٥٥
التاريخ: ١٥ أبريل ٢٠٢٠ م

صاحب السعادة الأخ الكريم / زايد بن راشد الزياني الموقر
وزير الصناعة والتجارة والسياحة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن أرفق لكم طي هذا الكتاب السؤال المقدم من
سعادة السيد عبدالرحمن محمد جمشير عضو مجلس الشورى.

برجاء التقضيل بالاطلاع واتخاذ اللازم، ولكم خالص
الشكر والتقدير على تعاونكم الدائم مع أعضاء مجلس الشورى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى



استمارة إجراء

الرأي القانوني حول السؤال البرلماني المقدم من سعادة العضو

التاريخ: ٢٠٢٠/٤/٩

من:	مكتب معالي رئيس المجلس	إلى:	هيئة المستشارين القانونيين بالمجلس
رقم السؤال وموضوعه	تاريخه	المقدم من	الموجه إلى
٣٨ س ف ٥ د ٢: إجراءات الوزارة في حال نقص المواد الغذائية والسلع الأساسية.	٩ أبريل ٢٠٢٠	سعادة العضو عبدالرحمن محمد جمشير	وزير الصناعة والتجارة والسياحة

• توصية هيئة المستشارين بشأن السؤال البرلماني:

السؤال البرلماني تمواف فيه الشروط القانونية لتقديمه

نواف عريال

المستشار نواف عبد السلام عريال

رئيس هيئة المستشارين القانونيين

١٥ - ٤ - ٢٠٢٠



التاريخ: (الأربعاء) 08 مارس 2020م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر

رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: سؤال إلى سعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة

استناداً للمادة (91) من الدستور والتي تنص على أنه "لكل عضو من أعضاء مجلس الشورى أو مجلس النواب أن يوجه إلى الوزراء أسئلة مكتوبة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم..."

وبناءً على الفقرة الأولى من المادة (127) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى، والتي تنص على أنه "لكل عضو من أعضاء مجلس الشورى أن يوجه إلى الوزراء أسئلة مكتوبة محددة الموضوع لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم، وذلك للاستفهام عن أمر لا يعلمه العضو، أو للتحقق من حصول واقعة وصل علمها إليه".

يسرني أن أقدم لمعاليتكم بسؤال موجه إلى سعادة السيد زايد بن راشد الزياني سعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة، وذلك على النحو الآتي:

- ما هي الإجراءات والقرارات المتخذة من قبل الوزارة لمواجهة أي نقص في المواد الغذائية والسلع الأساسية والمعيشية؟ وآلية ردع التلاعب بالأسعار؟

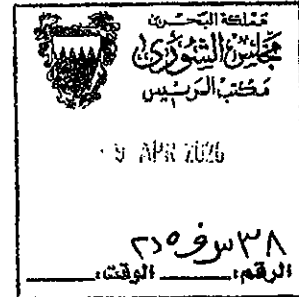
- وماهي الإجراءات التي سوف تتخذها الوزارة في حالة حدوث نقص في المواد التموينية في السوق؟

وتفضلوا معاليكم بقبول خالص الشكر والتقدير،

مقدم السؤال
عبد الرحمن محمد سيف جمشير

عبد الرحمن محمد سيف جمشير

عضو مجلس الشورى





الرقم: ٣٨ س / ف ٥٥٢
التاريخ: ٢٧ أبريل ٢٠٢٠م

سعادة السيد عبدالرحمن محمد جمشير المحترم
عضو مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

إشارة إلى سؤالكم الموجه إلى صاحب السعادة السيد زايد بن راشد الزياني وزير الصناعة والتجارة والسياحة، حول الإجراءات والقرارات المتخذة من قبل الوزارة لمواجهة أي نقص في المواد الغذائية والسلع الأساسية والمعيشية.

أفيدكم بأننا استلمنا رد سعادة الوزير حول سؤالكم المشار إليه أعلاه، وسوف يدرج على جدول أعمال جلسة قادمة لعلم المجلس دون مناقشة، حسبما نصت عليه المادة (١٣٠) من اللائحة الداخلية لمجلس الشورى.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

علي بن صالح الصالح
رئيس مجلس الشورى

مرفقات:

- نسخة من رد سعادة الوزير.



الرقم: 1670 / و م ش ن / 2020
التاريخ: 26 أبريل 2020م

**صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع: إجابة السؤال المقدم من سعادة العضو عبدالرحمن محمد جمشير

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم 38س / ف5 د2 المؤرخ 15 أبريل 2020م بشأن السؤال المقدم من سعادة العضو عبدالرحمن محمد جمشير إلى صاحب السعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة بشأن الاجراءات والقرارات المتخذة من قبل الوزارة لمواجهة أي نقص في المواد الغذائية والسلع الأساسية والمعيشية.

يسرني أن أرفق لمعاليكم إجابة سعادتته على السؤال المشار إليه وذلك لاتخاذ ما ترونه في هذا الشأن.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والتقدير،،،


عازم بن فضل البوعيين

وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب



للاستفسار الاتصال على: 17317060 - 17317096

نسخة إلى:

سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس اللجنة الوزارية للشؤون القانونية والتشريعية.

Deem jd



٢٢ أبريل ٢٠٢٠

سعادة الأخ الفاضل السيد غانم بن فضل البوعينين الموقر
وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب

تحية طيبة وبعد،،،

بشأن: السؤال المقدم من سعادة العضو عبدالرحمن محمد جمشير

يطيب لي أن أعرب لسعادتكم عن بالغ شكري وتقديري على جهودكم المخلصة وتعاونكم الدائم من أجل تحقيق مصلحة مملكتنا الغالية.

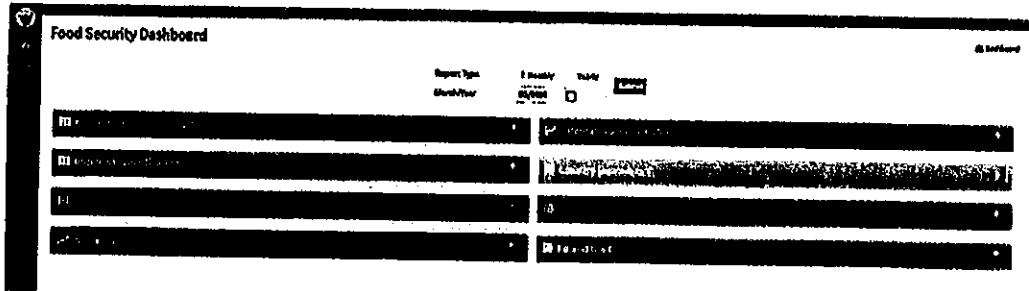
بالإشارة إلى خطاب سعادتكم رقم: ١٥٨١ / و م ش ن / ٢٠٢٠، المؤرخ في ١٦ أبريل ٢٠٢٠ والمتضمن السؤال المقدم من سعادة العضو عبدالرحمن محمد جمشير، التالي نصه: "ماهي الإجراءات والقرارات المتخذة من قبل الوزارة لمواجهة أي نقص في المواد الغذائية والسلع الأساسية المعيشية؟ وآلية ردع التلاعب بالأسعار؟ وما هي الإجراءات التي سوف تتخذها الوزارة في حالة حدوث نقص في المواد التموينية في السوق؟"

بداية، يطيب لي إفادة سعادتكم بأن حكومة مملكة البحرين الموقرة تولي موضوع المخزون الغذائي الإستراتيجي أهمية كبيرة والذي يأتي ضمن موضوع الأمن الغذائي لمملكة البحرين والذي هو من السياسات العامة للدولة ويهدف إلى توحيد جميع الجهود والبرامج والمشاريع التي تتبني مفهوم الأمن الغذائي من مختلف الجهات العامة والخاصة، وذلك وفق رؤية موحدة لدى جميع الجهات الحكومية تتجاوز منظور توفير مخزن استراتيجي من السلع الأساسية إلى كيفية توفيرها من مصادر متعددة وآلية التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية من جهة ومع القطاع الخاص من جهة أخرى من أجل تأمين احتياجات المملكة من المواد الغذائية الأساسية وبخاصة أثناء الأزمات والكوارث وبشكل يفضي إلى وجودها بكميات تفي بحاجة المستهلكين خلال تلك الظروف.

ونود الإفادة بأنه تم تشكيل فريق عمل في عام ٢٠١٧ منوط به وضع استراتيجية وطنية للأمن الغذائي برئاسة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومكون من الجهات ذات العلاقة ومن ضمنها وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني الموقرة وجهات أخرى معنية، ومن أهم ما تم تنفيذه من قبل هذا الفريق هو تدشين نظام لوحة مؤشرات الأمن الغذائي بمملكة البحرين وذلك بالتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية خلال ديسمبر ٢٠١٧، والذي يتم من خلاله إصدار تقارير شهرية وسنوية بهذا الشأن، حيث تساعد لوحة مؤشرات الأمن الغذائي والتقارير التابعة لها أصحاب القرار في استشراف وضع الأمن الغذائي بالمملكة من جوانب عدة.

هذا وتقوم وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بتحصيل البيانات المتعلقة بمستويات الاستهلاك والمخزون الغذائي لقائمة من السلع الغذائية الاستراتيجية والتي تم الاتفاق عليها من قبل فريق عمل الأمن الغذائي عن طريق البيانات الواردة من وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني والمتعلقة بالإنتاج النباتي والحيواني والسمكي المحلي وكذلك عن طريق عدد من الوكلاء الرئيسيين لتلك السلع الغذائية الاستراتيجية لمعرفة مستويات الاستهلاك والمخزون الغذائي لتلك السلع.

صورة من لوحة مؤشرات الأمن الغذائي



أما بصدد آليات ردع التلاعب بالأسعار فإن الوزارة قد رصدت قيام عدد من الموردين الرئيسيين بتخزين بعض السلع دون وجه حق حيث تم التحقق من تلك المخازن، وإعداد محاضر السؤال بشأنها وإحالتها للنياحة العامة، وتم التحقيق مع المتهمين وتم التحفظ على جميع السلع التابعة لهم في المخزن، وجاء قرار النيابة بطرح وبيع تلك المنتجات في الأسواق بالسعر السوقي المقرر وإيداع حصيلة البيع في خزينة النيابة العامة على ذمة القضية وذلك تحت إشراف الوزارة، كما تم إلزام التجار بتزويد السوق المحلي بالسلع دون أن يكون ثمة نقص أو شح في أية نوع من أنواعها، هذا وتقوم الوزارة حالياً مراقبة جميع الأسواق المحلية لضمان استقرار أسعار المنتجات ووفرتها.

وفي سياق الإجراءات التنفيذية اللازمة للتوجيهات السامية من لدن سيدي حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس لمجلسي الشورى والنواب بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٩ بوضع وتنفيذ "مشروع استراتيجي للإنتاج الوطني للغذاء" وذلك للنهوض بلامح وقدرات مملكتنا الغالية في تحقيق الأمن الغذائي، تعمل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة حالياً على نقل لوحة مؤشرات الأمن الغذائي المشار إليها أعلاه إلى وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني الموقرة والتي ستتولى تلك المهام.

هذا وفي ظل الأوضاع الاستثنائية الراهنة وعلى الرغم من توافر جميع السلع الغذائية بالأسواق المحلية، صدرت توجيهات من لدن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الموقر بتكليف وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وذلك لتوفير مخزون غذائي لمدة لا تقل عن ستة أشهر.


وعليه تم إعداد دراسة تفصيلية تضمنت تحديد ١٤ صنف غذائي أساسي يستوجب تأمينه في حالات الطوارئ وبحسب برنامج الأغذية العالمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وتم رصد المخزون المتوفر وكميات الاستهلاك لكل صنف غذائي أساسي وذلك لحصر الكميات المطلوب استيرادها لتغطية فترة لا تقل عن ٦ أشهر. ولضمان سير عملية توفير المخزون بالشكل المطلوب تقوم وزارة الصناعة والسياحة والتجارة بتتبع طلبات الشركات التي تم توقيع عقود التوريد والتخزين معها والتأكد من تواريخ وصول شحناتها، كما يتم القيام بزيارات تفقدية للاطلاع عن كثب على توافر الكميات المتفق عليها من السلع الغذائية في المخازن المخصصة لها، وذلك كله تحسباً لتفادي حدوث أي نقص في المواد التموينية الغذائية في السوق.

معادلة طريقة الاحتساب للكميات بالطن لكل سلعة:

كمية الاستهلاك خلال عام ٢٠١٩	
كمية المخزون الحالي	ناقص
الكمية التي تم طلبها من قبل الموردين (in the pipeline)	ناقص
كمية الاستهلاك (معدل كمية الاستهلاك الشهري x الوقت المطلوب لوصولها (lead time) بالأشهر)	ناقص
مقدار كمية الطلب	=

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق التحية والاحترام،،،

افعل



زايد بن زايد الزياتي
وزير الصناعة والتجارة والسياحة



٢٢ أبريل ٢٠٢٠

معالي الأخ الفاضل السيد علي بن صالح الصالح الموقر
رئيس مجلس الشورى

تحية طيبة وبعد،،،

بشأن: السؤال المقدم من سعادة العضو عبدالرحمن محمد جمشير

يطيب لي أن أعرب لمعاليتكم عن بالغ شكري وتقديري على جهودكم المخلصة وتعاونكم الدائم من أجل تحقيق مصلحة مملكتنا الغالية.

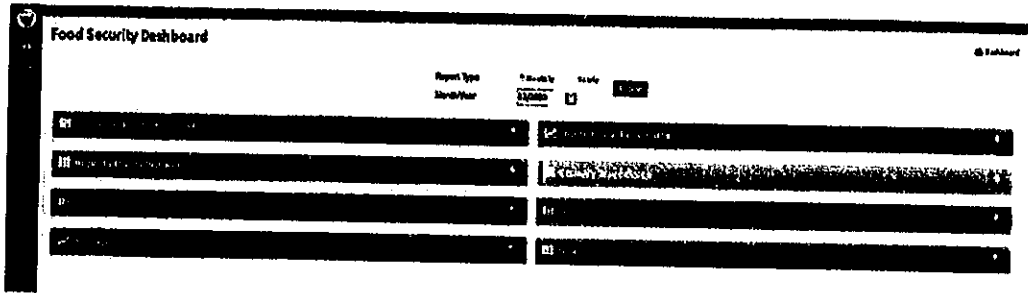
بالإشارة إلى خطاب معاليتكم رقم: ٣٨س ف٥٥٠، المؤرخ في ١٥ أبريل ٢٠٢٠ والمتضمن السؤال المقدم من سعادة العضو عبدالرحمن محمد جمشير، التالي نصه:
"ماهي الإجراءات المتخذة من قبل الوزارة لمواجهة أي نقص في المواد الغذائية والسلع الأساسية المعيشية؟ وآلية ردع التلاعب بالأسعار؟ وما هي الإجراءات التي سوف تتخذها الوزارة في حالة حدوث نقص في المواد التموينية في السوق؟"

بداية، يطيب لي إفاة معاليتكم بأن حكومة مملكة البحرين الموقرة تولي موضوع المخزون الغذائي الإستراتيجي أهمية كبيرة والذي يأتي ضمن موضوع الأمن الغذائي لمملكة البحرين والذي هو من السياسات العامة للدولة ويهدف إلى توحيد جميع الجهود والبرامج والمشاريع التي تكبني مفهوم الأمن الغذائي من مختلف الجهات العامة والخاصة، وذلك وفق رؤية موحدة لدى جميع الجهات الحكومية تتجاوز منظور توفير مخزن إستراتيجي من السلع الأساسية إلى كيفية توفيرها من مصادر متعددة وآلية التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية من جهة ومع القطاع الخاص من جهة أخرى من أجل تأمين احتياجات المملكة من المواد الغذائية الأساسية وبخاصة أثناء الأزمات والكوارث وبشكل يفضي إلى وجودها بكميات تفي بحاجة المستهلكين خلال تلك الظروف.

ونود الإفاة بأنه تم تشكيل فريق عمل في عام ٢٠١٧ منوط به وضع إستراتيجية وطنية للأمن الغذائي برئاسة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة ومكوّن من الجهات ذات العلاقة ومن ضمنها وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني الموقرة وجهات أخرى معنية، ومن أهم ما تم تنفيذه من قبل هذا الفريق هو تدشين نظام لوحة مؤشرات الأمن الغذائي بمملكة البحرين وذلك بالتعاون مع هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية خلال ديسمبر ٢٠١٧، والذي يتم من خلاله إصدار تقارير شهرية وسنوية بهذا الشأن، حيث تساعد لوحة مؤشرات الأمن الغذائي والتقارير التابعة لها أصحاب القرار في استشراف وضع الأمن الغذائي بالمملكة من جوانب عدة.

هذا وتقوم وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بتحصيل البيانات المتعلقة بمستويات الاستهلاك والمخزون الغذائي لقائمة من السلع الغذائية الاستراتيجية والتي تم الاتفاق عليها من قبل فريق عمل الأمن الغذائي عن طريق البيانات الواردة من وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني والمتعلقة بالإنتاج النباتي والحيواني والسمكي المحلي وكذلك عن طريق عدد من الوكلاء الرئيسيين لتلك السلع الغذائية الاستراتيجية لمعرفة مستويات الاستهلاك والمخزون الغذائي لتلك السلع.

صورة من لوحة مؤشرات الأمن الغذائي



أما بصدد آليات ردع التلاعب بالأسعار فإن الوزارة قد رصدت قيام عدد من الموردين الرئيسيين بتخزين بعض السلع دون وجه حق حيث تم التحقق من تلك المخازن، وإعداد محاضر السؤال بشأنها وإحالتها للنسبة العامة، وتم التحقيق مع المتهمين وتم التحفظ على جميع السلع التابعة لهم في المخزن، وجاء قرار النيابة بطرح وبيع تلك المنتجات في الأسواق بالسعر السوقي المقرر وإيداع حصيلة البيع في خزينة النيابة العامة على ذمة القضية وذلك تحت إشراف الوزارة، كما تم إلزام التجار بتزويد السوق المحلي بالسلع دون أن يكون ثمة نقص أو شح في أية نوع من أنواعها، هذا وتقوم الوزارة حالياً بمراقبة جميع الأسواق المحلية لضمان استقرار أسعار المنتجات ووفرتها.

وفي سياق الإجراءات التنفيذية اللازمة للتوجيهات السامية من لدن سيدي حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد المفدى حفظه الله ورعاه في افتتاح دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس لمجلسي الشورى والنواب بتاريخ ١٣ أكتوبر ٢٠١٩ بوضع وتنفيذ "مشروع استراتيجي للإنتاج الوطني للغذاء" وذلك للنهوض بلامح وقدرات مملكتنا الغالية في تحقيق الأمن الغذائي، تعمل وزارة الصناعة والتجارة والسياحة حالياً على نقل لوحة مؤشرات الأمن الغذائي المشار إليها أعلاه إلى وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني الموقرة والتي ستتولى تلك المهام.

هذا وفي ظل الأوضاع الاستثنائية الراهنة وعلى الرغم من توافر جميع السلع الغذائية بالأسواق المحلية، صدرت توجيهات من لدن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الموقر بتكليف وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وذلك لتوفير مخزون غذائي لمدة لا تقل عن ستة أشهر.

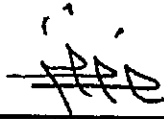
وعليه تم إعداد دراسة تفصيلية تضمنت تحديد ١٤ صنف غذائي أساسي يستوجب تأمينه في حالات الطوارئ وبحسب برنامج الأغذية العالمي التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وتم رصد المخزون المتوفر وكميات الاستهلاك لكل صنف غذائي أساسي وذلك لحصر الكميات المطلوب استيرادها لتغطية فترة لا تقل عن ٦ أشهر. ولضمان سير عملية توفير المخزون بالشكل المطلوب تقوم وزارة الصناعة والسياحة والتجارة بتتبع طلبات الشركات التي تم توقيع عقود التوريد والتخزين معها والتأكد من تواريخ وصول شحناتها، كما يتم القيام بزيارات تفقدية للاطلاع عن كثب على توافر الكميات المتفق عليها من السلع الغذائية في المخازن المخصصة لها، وذلك كله تحسباً لتفادي حدوث أي نقص في المواد التموينية الغذائية في السوق.

معادلة طريقة الاحتساب للكميات بالطن لكل سلعة:

كمية الاستهلاك خلال عام ٢٠١٩	
كمية المخزون الحالي	ناقص
الكمية التي تم طلبها من قبل الموردين (in the pipeline)	ناقص
كمية الاستهلاك (معدل كمية الاستهلاك الشهري x الوقت المطلوب لوصولها (lead time) بالأشهر)	ناقص
مقدار كمية الطلب	=

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق التحية والاحترام،،،

أ.ع.م.



زايد بن راشد الزياني
وزير الصناعة والتجارة والسياحة